



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/LAt
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاد الوطني

المقدم من

لاتفيا

(يرد النص الكامل للتقرير بالانكليزية فقط) في الوثيقة (FCCC/IDR.1/LAT)

فريق الاستعراض مؤلف من:

إدوارد ردوفانسكي، بولندا

باتريسيا راميريز، كوستاريكا

سيبو اويكارينن، فنلندا

فيونا مولينز، أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
موكول سانوال، منسق أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الانكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات (<http://www.unfccc.de>)

ملخص^(١)

١- أُجري الاستعراض المتعمق خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ واشتمل على زيارة قام بها الفريق إلى ريغا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦. وكان الفريق مؤلفاً من خبراء من بولندا وفنلندا وكوستاريكا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢- ولقد اتبعت لاتفيا بقدر الإمكان، في بلاغها الوطني الأول، المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير بالنسبة للبلاغات الوطنية. كما اتبعت لاتفيا جزئياً المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بالنسبة لقوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية (١٩٩٤). ووفرت لاتفيا، بمستويات متفاوتة من التفصيل، معلومات عن السياسات والتدابير التي ستساعد على الحد من تغيّر المناخ، ووفرت أيضاً اسقاطات لانبعاثات غازات الدفيئة بالنسبة لعام ٢٠٠٠. وأتاحت وثائق داعمة لفريق الاستعراض أثناء الزيارة القطرية التي يسرت فهماً أشمل للمعلومات الواردة في البلاغ الوطني.

٣- وتتوقع لاتفيا التوصل إلى مستويات انبعاثات أدنى بقرابة ٢٥-٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ مقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠. وانبعاثات غازات الدفيئة، من حيث إمكانية الاحترار العالمي، قد هبطت بأكثر من ٥٠ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٦ نتيجة لإعادة الهيكلة، وإصلاح أسعار الطاقة، والهبوط في الانتاج، وإلغاء إعانات الطاقة، ونهاية العمل بنظام المزارع الجماعية. وللاتفيا أيضاً سياسات لمزيد استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الخشب، ولتشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة وحفظها في المصانع المختلطة للطاقة الحرارية والطاقة التي توفّر التدفئة المنزلية وتمثل أكثر من ربع استهلاك الطاقة الإجمالي. ولما كان نصف البلاد تقريباً تغطيه غابات مُدارة فإن ما يعادل قرابة ثلثي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يتم في الوقت الحاضر عزله في بؤر الاستيعاب. وتشمل أولويات لاتفيا في مجال السياسة الوطنية استراتيجيات لحماية البيئة في مختلف القطاعات الاقتصادية والبعض منها سيساعد على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

٤- ونهج لاتفيا تجاه تغيّر المناخ يتأثر بوضعها الجغرافي وانتقالها الجاري إلى اقتصاد السوق. والأمن في مجال الطاقة هو الهدف الأساسي للسياسة العامة. ويستورد في الوقت الحاضر ٣٠ في المائة من الكهرباء و ٩٠ في المائة من الوقود الأولي. وإعادة تشكيل الاقتصاد، وكذلك إلغاء الإعانات والارتفاع في أسعار الطاقة المستوردة لتصل إلى مستويات الأسواق العالمية، قد حدّت من استهلاك الطاقة الأولية، ووفرت حوافز لإدخال تدابير جديدة في مجالات التكنولوجيا والكفاءة في استخدام الطاقة وحفظها. وقلت القدرة المالية والمؤسسية على تطوير وإدارة المشاريع الاستثمارية من المرجح أن تعرقل تنفيذ تدابير الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في الأجل القصير. وأدخلت مؤخراً وسائل ضريبية بوصفها أداة للسياسة العامة، ولكن لا يزال من السابق لأوانه تقييم تأثيرها.

٥- وللاتفيا إطار استراتيجي لحماية البيئة. فأهداف التنمية المستدامة يتم السعي إلى تحقيقها عن طريق إدراج الاعتبارات البيئية في القطاعات الاقتصادية من خلال خطة السياسة البيئية الوطنية، والخطة الرئيسية للطاقة، والبرنامج الوطني لتطوير النقل بالسيارات وسياسة تنمية الغابات. ودور الإعلام والمؤسسات والمنظمات في مجال البيئة، ووعي الجمهور بتنفيذ السياسات العامة تعترف به الحكومة رسمياً. ومن المفروض أن تساعد هذه العوامل لاتفيا على اعتماد سياسات وتدابير في المستقبل للحد من انبعاثاتها.

٦- وتستهدف التدابير الوارد وصفها في البلاغ الوطني قطاع الطاقة والتحويل الذي هو المصدر الرئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة في لاتفيا- وقد كان يمثل أكثر من ثلث إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠. وتمثل أولويات سياسة الحكومة في تحسين الأمن في مجال الطاقة، والكفاءة الاقتصادية، ونوعية الهواء المحلي. وفي البلاغ الوطني أُدرجت اسقاطات منفصلة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، وأكاسيد النيتروجين، وأول أكسيد الكربون، والمركبات العضوية غير الميثانية المتطايرة، وعُرِضت ثلاثة سيناريوهات لثاني أكسيد الكربون استناداً إلى افتراضات مختلفة الناتج المحلي الإجمالي. وهذه السيناريوهات تتضمن آثار تدابير عدة - اصلاح شبكات تدفئة المدن، وتركيب عدادات الطاقة الحرارية، والضرائب التي توفر حوافز لمزيد استخدام الغاز الطبيعي عوضاً عن الوقود السائل - مصممة لتحقيق التنمية المستدامة.

٧- ولم تُدرج أية معلومات في البلاغ الوطني عن سرعة التأثير والتكيف. وأُخبر فريق الاستعراض بأن العمل قد بدأ لتطوير برنامج وطني للمناخ. وللاتفيا مشروع تربيينات ريحيه في أينايزي، بوصف ذلك نشاطاً منفذاً على نحو مشترك مع حكومة ألمانيا. وأنشئ مركز للبيانات البيئية لجمع البيانات عن تلوث الهواء والماء والتربة. ويقترح المركز جمع المعلومات عن الطاقة والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية. وقدم البلاغ الوطني معلومات عن التحسينات في نوعية البرامج البيئية في المدارس.

٨- ولاتفيا ليست لديها سياسة محددة للحد من تغير المناخ ولكنها تدرج سياسة المناخ في مجموعة مؤلفة من السياسات البيئية والاستراتيجيات الإنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتم التأكيد لفريق الاستعراض على أن نمط النمو الاقتصادي وبنيته وسرعته في المستقبل تظل جميعها غير مؤكدة إلى حد بعيد، الأمر الذي يمنع الحكومة من وضع تدابير خاصة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

الحاشية

(١) وفقاً لمقرر مؤتمر الأطراف ٢/أ-١، تم ارسال النص الكامل لمشروع هذا التقرير الى حكومة لاتفيا التي لم تبد أية تعليقات إضافية.
